الأنباء
الثلاثاء 18 مارس 2014

العدساني يمهل وزير النفط 3 أيام للإجابة عن سؤاله بشأن قضايا «الداو» و«شل» و«تهريب الديزل» أو استجوابه

رياض العدساني

أمهل النائب رياض العدساني وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة مهلة ثلاثة أيام للاجابة عن سؤاله البرلماني حول قضايا «الداو» و«شل» و«الديزل» إضافة الى وجوب تنفيذ الحكم القضائي بإعادة القياديين وسحب المزارع المخالفة التي تم توزيعها أخيرا. وقال العدساني خلال مؤتمره الصحافي الذي عقده بمجلس الأمة (أمس): مضى أكثر من شهرين على توجيه سؤالي لوزير النفط بشأن عقد الداو وعقد شل وتهريب الديزل والى الآن لم يأت الرد، مطالبا الوزير العمير بإظهار الحقائق، قائلا أمامك «ثلاثة أيام وهي فرصة كافية لمعالجة هذه القضايا التي مر عليها فترة طويلة ولم تظهر الحقائق أو يحاسب أحد».

وأضاف: على وزير النفط أن يأخذ قضايا شل والداو والديزل وتوزيع المزارع وعدم تنفيذ حكم قضائي محل الاعتبار، فلن نقبل الأعذار وتعريض القطاع النفطي للإهمال بهذه الطريقة في ظل اعتماد الدولة على صادرات النفط والذي تعتمد عليه بنسبة 95٪ من دخلها، فخلال اليوم الواحد يشكل 300 مليون دولار فلن نقبل باستمرار هذا الوضع.

وتابع العدساني: يبدو أن كل أمور البلد تمشي بالترضيات، فالمسؤولية تقع على وزير النفط مادام هيئة الزراعة دخلت ضمن اختصاصه، وعليه أن يصدر قرار سحب المزارع من أي شخص مخالف ومحاسبة من قام بالتوزيع خلاف الشروط الموضوعة.

وأوضح العدساني: هناك تجاوزات في القطاع النفطي يجب أن توقف فيما يتعلق بعقد «شل» وتهريب «الديزل» إضافة إلى عدم تنفيذه لحكم قضائي بإعادة القياديين الى مناصبهم ولن نقبل بالأعذار، مشيرا الى أنه وجه سؤالا برلمانيا لوزير النفط قبل شهرين والى الآن لم يأته الرد، والسؤال يتعلق بقضايا «الداو» و«شل» و«تهريب الديزل» ويجب عليه كشف الحقائق حول هذه القضايا وإلا فسيتحمل المسؤولية السياسية. وأشار العدساني الى أنه كان ينوي توجيه استجواب لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء محمد العبدالله حول توزيع المزارع، إلا أن قرار نقل هيئة الزراعة من وزير الدولة الى وزير النفط حال دون ذلك، والآن أصبحت مسؤولية سحب المزارع المخالفة من اختصاص وزير النفط وعليه إصدار قرار السحب بسبب توزيع القسائم الزراعية بشكل غير عادل وما تضمنه من مخالفات.

وشدد العدساني: لن نقبل بالمماطة تجاه هذه القضايا، ولذا على الوزير العمير الإجابة عن السؤال بخصوص قضايا «الداو» و«شل» و«الديزل» واتخاذ قرار سحب المزارع المخالفة وكذلك تنفيذ الحكم القضائي الصادر وهي رسالة واضحة على الوزير العمير قراءتها بشكل جيد.

الخرينج استقبل عضو مجلس النواب الأردني سليمان الزبن

رئيس مجلس الأمة بالإنابة مبارك الخرينج أثناء استقباله عضو مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية سليمان حويلة عيد الزبن والوفد المرافق له بحضور جمال العمر

استقبل رئيس مجلس الأمة بالإنابة مبارك الخرينج في مكتبه أمس عضو مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة سليمان حويلة عيد الزبن والوفد المرافق له. وتأتي الزيارة في إطار العلاقات الوثيقة المتنامية بين البلدين الشقيقين، وتأكيدا للرغبة في تعزيزها، وتطويرها، والتي تهدف على التأكيد على توثيق أواصر التعاون، وتعميق الحوار والتواصل، وتنمية العلاقات الثنائية في جميع المجالات وانطلاقا من حرص قيادتي البلدين على تنميتها تلبية لتطلعات الشعبين الشقيقين بما يعزز ويخدم المصالح المشتركة للبلدين.

حضر المقابلة النائب جمال حسين العمر.

أعلنت عزمها متابعة الملف عبر تعديلات جذرية على القانون

الهاشم: هيئة أسواق المال ستكون شغلي الشاغل حتى تسير على الصراط المستقيم

صفاء الهاشم

رأت النائبة صفاء الهاشم ان اعتراف سمو رئيس مجلس الوزراء بأن الخطة التنموية التي اعدتها الحكومة دون الرجوع الى المجلس الاعلى للتخطيط «دون المستوى» دليل على ان الاستجواب الذي تقدمت به في وقت سابق «مستحق»، مؤكدة في الوقت ذاته عزمها متابعة ملف «هيئة سوق المال» عبر تعديلات ستتقدم بها قريبا.

وقالت الهاشم في تصريح للصحافيين في مجلس الامة: اثلجت صدري صحيفة «السياسة» عندما وضعت على صفحتها الاولى تصريحا على لسان وزيرة التخطيط تنقل عن رئيس الوزراء اعترافه بأن خطة التنمية التي تم وضعها خلال الفترة السابقة كانت دون المستوى مما دفعه الى تكليف الوزيرة بوضع خطة جديدة، موجهة سؤالا الى سمو الرئيس: اذن لماذا اعترضت على استجوابنا لك واخذت تنشد الاناشيد الوطنية؟! مؤكدة ان الاعتراف بالحق فضيلة، ولكن المطلوب ان يكون هناك انجاز أوضح في شريان اقتصادي مهم.

من جانب آخر، اوضحت الهاشم ان التعديل على قانون هيئة سوق المال قادم «ومن لا يعجبه يضرب رأسه في الطوف»، مشيرة الى ان الملاحظات التي تشوب عمل الهيئة يشيب لها الرأس، و«صمت الحملان» من قبل رئيس الهيئة تجاه النزيف الحاصل، والتقارير التي تؤكد ان خسائر البورصة بلغت 5 مليارات دينار.

اعتراف رئيس الحكومة بأن الخطة التنموية أعدت دون الرجوع إلى مجلس التخطيط دون المستوى دليل على أن استجوابي مستحق

وبينت ان هناك «لعبا» ومخالفات جسيمة تحصل، آخرها ان يتم تغريم احد المتداولين غرامة تجاوزت 3 ملايين دينار من دون سند قانوني، على الرغم من ان القانون ينص على تطبيق عقوبات تأديبية بالتدرج، وليس غرامات مالية، متسائلة: على أي اساس تم فرض هذه الغرامة؟ وما السند القانوني لتحصيل الاموال من ادارة البورصة من قبل الهيئة؟

واضافت: اذا كنت الى الآن لم تحسم ما اذا كانت الهيئة ملحقة ام مستقلة فهذه مشكلتك يا سمو الرئيس، وهذا الموضوع سيكون شغلي الشاغل حتى نرى هيئة اسواق المال تسير على الصراط المستقيم، اما اللعب فلن نقبل به.

وشددت على ان هيئة المفوضين هو ان تكون معينا لرئيس هيئة اسواق المال وان تفكر معه لايجاد ادوات مالية جديدة، يتم من خلالها بناء «سور صين عظيم» بين ادارة البورصة والهيئة التي انشئت لتوعية الجمهور بالالتزامات المالية والمخاطر المرتبطة بالاستثمار بالاوراق المالية، وتوفير الحماية للمتداولين وليس فرض الغرامات، وتقليل الاخطار النمطية المتوقع حصولها وتطبيق سياسة الافصاح الكامل ومنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.

وأكدت انها لا تشكك في مصداقية المفوضين وقدراتهم، ولكن اين دور رئيس الهيئة في وقف النزيف؟ واذا لم يكن له دور فلماذا تم وضع قانون هيئة اسواق المال؟ مبينة ان النزيف يعاني منه صغار المتداولين وتفرض عليهم غرامات كبيرة، وشركات الوساطة عليها علامات استفهام كبيرة، وبالتالي يجب ان نفعل دورنا الرقابي لمتابعة تطبيق اللائحة التنفيذية للقانون حتى تكون هناك شفافية وعدالة ونزاهة.

وشرحت انها ستتقدم بتعديلين اهم ما فيهما هو ان يكون هناك دور اكبر لوزير التجارة كجهة اشرافية ورقابية على هيئة اسواق المال.

بشهادة الجهات الرقابية ديوان المحاسبة و«الفتوى والتشريع»

الصالح رداً على العدساني: لا أخطاء في إجراءات ترسية «الزور الشمالية»

أنس الصالح

أورد وزير المالية أنس الصالح في كتاب موجه إلى رئيس مجلس الأمة ردا على سؤال للنائب رياض العدساني جاء فيه: بالإشارة إلى كتابكم رقم 7001 المؤرخ في 2014/2/18 المرفق به سؤال العضو المحترم رياض أحمد العدساني الذي يطلب فيه الإفادة عن الاجراءات التي تمت لتصحيح ما يعتبره مخالفات قانونية شابت ترسية المرحلة الاولى من محطة الزور الشمالية للطاقة الكهربائية وتحلية المياه.

أرجو احاطة العضو بما يلي:

1 ـ لا يوجد تحت يد الوزارة ما يشير الى ان هناك خطأ في اجراءات ترسية ذلك المشروع وذلك بشهادة الجهات الرقابية، ديوان المحاسبة وادارة الفتوى والتشريع، اللذين وافقا على ما تم في هذا الشأن.

2 ـ نود من العضو ملاحظة ان المادة الخامسة من القانون رقم 39 لسنة 2010 جاء فيها انه ما لم يرد بشأنه نص في ذلك القانون، يطبق القانون رقم 7 لسنة 2008 الذي ينظم موضوع التحالفات.

3 ـ يبدو ان هناك خلط في السؤال بين عبارة «مزاد» وعبارة «مزايدة» اذ تعني الاولى تغييرا ديناميكيا للسعر، اما الثانية فتعني سعرا ثابتا يتقدم في ظرف مغلق، والعبارة التي وردت في القانون هي «مزايدة علنية».

4 ـ ان هذا الموضوع محال إلى لجنة تحقيق برلمانية تنظر في مدى قانونية اجراءات ترسية ذلك المشروع، وقد عقدت اللجنة اجتماعا بحضوري بتاريخ 2014/2/9، حيث تسلمت من اللجنة اسئلة واستفسارات عن الموضوع طلبت اللجنة الرد عليها كتابة.

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي للطيران المدني

عدنان عبدالصمد ود.يوسف الزلزلة وصفاء الهاشم

صرح النائب عدنان عبدالصمد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بأن اللجنة عقدت اجتماعا صباح امس ناقشت فيه الحساب الختامي للإدارة العامة للطيران المدني عن السنة المالية 2013/2012 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه.

وأضاف ان الحساب الختامي اسفر عن ايرادات فعلية بلغت 21,6 مليون دينار بزيادة بلغت 246 الف دينار وبنسبة 1,2٪ عن المقدر بميزانية 2013/2012، كما بلغت المصروفات الفعلية 86,6 مليون دينار بوفر قدره 18,3 مليون دينار وبنسبة 17,4٪ من اعتمادات الميزانية.

ومن الملاحظات ان هناك نسبة كبيرة من الوفورات في باب المشاريع الانشائية، حيث بلغ الوفر 15,1 مليون دينار وبنسبة 29٪، حيث انه لم يتم الصرف على 7 مشاريع من اجمالي عدد المشاريع البالغ 16 مشروعا كما تمت المناقلة من وإلى 8 مشاريع من اجمالي هذه المشاريع بما يؤكد عدم الدقة عند التقدير، وكذلك التأخر في التنفيذ وما يترتب على ذلك ايضا من زيادة في التكاليف وبالتالي عدم الاستفادة من المشاريع.

ثم اوضح ان اللجنة قد ناقشت الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة ومن بينها:

1ـ مآخذ شابت تنفيذ العقد المبرم مع احدى الشركات بشأن تقديم الخدمات الارضية بمطار الكويت الدولي لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد كل سنتين والبالغ قيمته 807 آلاف دينار سنويا، وبحد اقصى عشر سنوات اخرى.

2ـ عدم سداد مستثمر تقديم الخدمات الارضية والفنية الرسوم الايجارية السنوية البالغة قيمتها 154 الف دينار عن الفترة من 2011/12/28 الى 2012/12/27.

3ـ عدم تحصيل مقابل استثمار مطعم ومقهى الترانزيت الشرقي في مطار الكويت الدولي عن مدة 292 يوما بقيمة 400 ألف دينار.

4ـ حرمان الخازنة العامة للدولة من ايرادات بقيمة 418 الف دينار نتيجة تراخي الادارة في نسخ عقد استغلال مساحات للدعاية والإعلان.

5ـ استمرار بقاء العديد من المبالغ المستحقة للإدارة لدى مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والمتعلقة بالعقود والتراخيص الممنوحة لها، والذي بلغ ما امكن حصره بـ 1,6 مليون دينار.

وأكمل عدنان عبدالصمد ان اللجنة ناقشت الملاحظات التي سجلها الديوان على المصروفات وعلى شؤون التوظف ومنها:

1ـ عدم مراعاة الادارة العامة للطيران المدني للبرنامج الزمني لمشروع البنية التحتية للمجال الجوي الكويتي اثناء طرح العقود المكملة لبعضها والمرتبطة بالمشروع مما ترتب عليه انتهاء بعض العقود دون الاستفادة من المشروع حتى تاريخ الفحص.

2ـ تأخر انشاء مبنى الركاب.

سألت عن عدد الأطباء المتقدمين لأكثر من بورد بالتخصص المحلي

صفاء الهاشم لوزير الصحة: ما آلية قبول الأطباء الكويتيين في البوردات المحلية بمعهد الاختصاصات الطبية؟

وجهت النائبة صفاء الهاشم عدة أسئلة الى وزير الصحة د.علي العبيدي عن موضوع قبول الأطباء الكويتيين وغير الكويتيين في البوردات المحلية، وجاء نص الأسئلة كالتالي:

1 ـ ما آلية قبول الأطباء الكويتيين في البوردات المحلية بمعهد الاختصاصات الطبية؟ يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين أعداد الأطباء المتقدمين للبوردات الطبية المختلفة والأعداد التي تم قبولها في كل بورد طبي والأعداد التي تم رفضها منذ عام 2010 حتى تاريخ الإجابة عن السؤال؟

2 ـ ما آلية قبول الأطباء غير الكويتيين في بوردات معهد الاختصاصات الطبية؟ وكم مقعدا مخصصا لهم في كل تخصص طبي؟ ولمن أولوية القبول، هل للأطباء أبناء الكويتيات أم الأطباء البدون ام الأطباء غير الكويتيين؟ مع تزويدنا بنسخة من جميع القرارات التنظيمية الصادرة بهذا الشأن.

3 ـ يرجى تزويدي بكشف تفصيلي يبين أعداد الأطباء غير الكويتيين في كل تخصص طبي من البوردات المحلية، مع تقسيمهم بجدول (أبناء كويتيات ـ بدون ـ غير كويتيين)، وأعداد الذين تقدموا وتم رفضهم من نفس تلك الفئات منذ عام 2010 حتى تاريخ الإجابة عن السؤال.

4 ـ هل تقدم اي طبيب او طبيبة لوزارة الصحة او معهد الاختصاصات الطبية بتظلم من عدم قبوله بالبورد الذي تقدم إليه؟ اذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدنا بنسخة من جميع التظلمات المقدمة والإجراء الذي قام به معهد الاختصاصات الطبية بشأن تلك التظلمات.

5 ـ كم عدد الأطباء الذين تقدموا لأكثر من مرة للبورد بالتخصص المحلي الذي يرغبون في التسجيل فيه ولم يتم قبولهم كرغبة أولى؟ وهل يقوم المعهد بتسجيل الأطباء غير المقبولين بالرغبة الأولى في الكليات الأخرى التي يجتازونها كرغبة ثانية او ثالثة؟ يرجى تحديد عدد الأطباء الذين تم قبولهم بالرغبة الثانية والثالثة منذ عام 2010 حتى تاريخ الإجابة عن السؤال. وما مصير الأطباء الذين لم يقبلوا بالبوردات الطبية سواء المحلية او الخارجية؟ وما الحلول المقترحة لمعالجة أزمة الرسوب الوظيفي للأطباء غير المقبولين؟

6 ـ كم عدد المحاولات التي يحق بها للطبيب دخول امتحانات البورد المحلي الذي يتخصص فيه؟ وهل يوجد اي طبيب تخطى العدد المسموح به؟ اذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدنا بأسماء الأطباء وتخصصاتهم والأسباب التي تم استثناؤهم على اساسها منذ عام 2010 حتى تاريخ الإجابة على السؤال.

7 ـ ما الاتفاقيات التي أبرمها معهد الاختصاصات الطبية مع الجامعات الطبية الخارجية وكم عددها؟ وهل تشمل تلك الاتفاقيات ابتعاث الأطباء الكويتيين الى تلك الجامعات ام انها تقتصر فقط على التعليم الطبي داخل الكويت؟ يرجى تزويدنا بكشف تفصيلي يبين اسم الجامعات وتكلفة كل اتفاقية وعدد مقاعد الأطباء الكويتيين في كل جامعة؟ وتزويدنا بكشف يبين عدد الأطباء المبتعثين حاليا وتخصص كل منهم.

8 ـ كم عدد البوردات والكليات الطبية المحلية المعترف بها من الجامعات الخارجية؟ وهل التعليم الطبي في الكليات المحلية يطابق التعليم في تلك الكليات الخارجية من حيث المضمون الأكاديمي وسنوات الدراسة؟ يرجى تزويدنا بنسخة من قرار اعتماد تلك الجامعات.

9 ـ لاحظنا النقص الكبير بعدد الأطباء حاملي شهادة إدارة المستشفيات وتسرب كثير من الأطباء الإكلينيكيين للعمل بالقطاع الإداري سواء بالمناصب الإشرافية او القيادية ذلك في ظل الحاجة الماسة لهم بتخصصاتهم الإكلينيكية، فما خطة الوزارة لمعالجة هذه المشكلة؟ وكم عدد الأطباء المبتعثين بتخصص إدارة المستشفيات؟ وعدد الحاصلين على شهادة الماجستير والدكتوراه بالإدارة؟ وهل تعطي وزارة الصحة لهم الأولوية في التعيين بالمناصب الإدارية كنائب مدير مستشفى او مدير مستشفى؟ اذا كانت الإجابة بالنفي فما الأسباب التي تمنع وزارة الصحة من تعيينهم في تخصصاتهم الإدارية.

10 ما الآلية المتبعة لاختيار أعضاء مجلس الأمناء والأمين العام لمعهد الاختصاصات الطبية ورؤساء الكليات الطبية المختلفة في معهد الاختصاصات الطبية ومدة تعيينهم؟ يرجى تزويدنا بنسخة محاضر اجتماع اللجان التي سبقت تعيين تلك المناصب؟ وتزويدنا بالمراسيم الأميرية والقرارات الصادرة بشأن التعيينات التي تمت لهذه المناصب منذ عام 2010 حتى تاريخ الإجابة على السؤال؟ وتوضيح المهام المنوطة بمنصب الأمين العام ورؤساء الكليات العلمية.

11 ـ يرجى تزويدنا بجميع القرارات والتعاميم الصادرة من الأمين العام لمعهد الاختصاصات الطبية الموجهة لرؤساء الكليات الطبية منذ تاريخ تعيينه حتى تاريخ الإجابة عن السؤال؟ مع الردود على تلك المخاطبات إن وجدت.

«المرافق» ناقشت قوانين هيئة الاتصالات و«النقل» و«البيئة»

م.عادل الخرافي

عقدت لجنة المرافق العامة اجتماعين متتاليين امس وامس الاول لمناقشة 3 قوانين هي هيئة الاتصالات وهيئة النقل والبيئة.

وقال رئيس اللجنة النائب م.عادل الخرافي في تصريحات للصحافيين ان اللجنة ناقشت قانون هيئة الاتصالات بعد ان تم سحبه في الجلسة الاخيرة قبل التصويت عليه لمناقشة التعديلات المقدمة على القانون من النواب.

واضاف: ان اللجنة استمعت لرأي وزارة المواصلات، كما استمعت لرأي مقدمي التعديلات وهما النائبان كامل العوضي ويعقوب الصانع، اضافة الى الاستماع لرأي هيئة التكنولوجيا والمعلومات.

وتابع م.الخرافي: حاولنا تقريب وجهات النظر بين جميع الاطراف للخروج بقانون متكامل لهيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وجار اعداد تقرير اللجنة عن القانون.

وعن قانون حماية البيئة، قال النائب م.الخرافي ان اللجنة استعرضت مواد القانون تمهيدا لاحالته للمجلس لاقراره، لافتا الى ان الكويت لا يوجد بها قانون لحماية البيئة رغم ما تعانيه البلاد من تلوث بيئي.

وعن قانون هيئة النقل، قال م.الخرافي: استعرضنا مواد القانون واخذنا بالملاحظات التي وصلت من مختلف الجهات المعنية ومن النواب وجار صياغتها واعادة ترتيب مواد القانون.

وقال ان اللجنة ستعقد اجتماعا آخر يوم الاحد المقبل للاعتماد النهائي لقانون هيئة الاتصالات لاحالته للمجلس للتصويت عليه، اضافة الى اعتماد قانوني هيئة النقل وحماية البيئة قبل احالتهما للمجلس.